

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى المادة ٧١ من قانون العمل المشار إليه والمعدلة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٢ فقرة جديدة بالنص الآتي :

"ولا يسرى هذا الحكم على عقود عمل الأجانب الذين تستخدمهم المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات التابعة لها".

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٢ م.

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٤

في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمهاجر والمهاجرة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمهاجر والمهاجرة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه مادتان جديدتان برقم ٢٤ مكررا (١) و ٢٤ مكررا (٢) ، نصهما الآتي :

"مادة ٢٤ مكررا (١) - مع عدم الإخلال بحقوق الأفراد التي تكون قد خولت لهم بمقتضى تراخيص وعقود استغلال ، تستثنى الوزارات ومصالح الحكومة من تطبيق أحكام هذا القانون ، فيما يختص بمواد المهاجر التي تستخدمها في أغراضها .

وعلى الوزارات والمصالح المشار إليها ، أن تقوم بإخطار السلطة المختصة بالمهاجر التي يقع عليها اختيارها ، وموقعها ، وحدودها ومساحتها وذلك قبل قيامها بالاستغلال بوقت كاف " .

"مادة ٢٤ مكررا (٢) - لا يجوز بغير موافقة وزارة الأشغال ، استغلال أو الترخيص باستغلال مواد المهاجر الناتجة عن إنشاء الترع والمصارف " .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره م.

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر